

التاريخ 2018/01/30

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	أساتذة شريعة "الأردنية" يجددون قاعات تدريسية على نفقتهم	8	الرأي
2.	توزيع شهادات جائزة الأكاديمية العالمية للعلوم	9	الرأي
3.	ذبحتنا تطالب بمادة قانونية مخصصة للموارد المالية للجامعات الرسمية وأخرى للخاصة	11	الدستور
4.	افتتاح ورشة التهيئة لأعضاء هيئة التدريس الجدد في اليرموك	15	الدستور
5.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

أساتذة شريعة «الأردنية» يجددون قاعات تدريسية على نفقتهم

في تجهيز القاعات الأربعة من حيث الأثاث والتقنيات والإضاءة والتهوية، معربا عن أمنياته في أن تعمم هذه المبادرة الرائدة في فكرتها والنبيلة في أهدافها في باقي كليات الجامعة لتظل كلية الشريعة على الدوام منارة للعلم وللمعرفة وللدِين الوسطي المتسامح.

وثنى عميد كلية الشريعة الدكتور عبد الرحمن الكيلاني تفاعل أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية الذين كان لهم الفضل في نجاح المرحلة الأولى من المبادرة التي أطلقها قبل أشهر بافتتاح القاعات التدريسية الأربعة، والتي لولا تعاونهم وتعاوضهم ومساندتهم لما تحقق هذا الإنجاز.

وقال الكيلاني إن الحفاظ على كلية الشريعة والسعي إلى الارتقاء بها وتطويرها مسؤولية كل صاحب رسالة لديه انتماء وولاء لدينه وعقيدته، متطلعا في حديثه إلى أن يكون احتفاء الكلية المقبل بوضع حجر الأساس لمبنى كلية الشريعة الجديد منفذين بذلك توجهات جلالة الملك عبد الله الثاني الذي كان أول المبادرين للتبرع ببناء مبنى جديد لكلية الشريعة.

عمان - الرأي - بتبرع من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الشريعة، افتتح رئيس الجامعة الأردنية الدكتور عزمي محافظة في الكلية أمس أربع قاعات تدريسية تم تحديثها وتأثيثها وتزويدها بالمستلزمات التعليمية ضمن مبادرة (سبنيها بأيدينا).

(سبنيها بأيدينا) مبادرة تطوعية أطلقها عميد كلية الشريعة الدكتور عبد الرحمن الكيلاني قبل خمسة شهور، تهدف إلى تجديد القاعات التدريسية بالكلية وإعادة تأهيلها بتبرع كريم من أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية وكل من لها فضل عليه ممن علم وتعلم فيها.

وتتضمن التحديثات أربع قاعات تدريسية تتسع كل واحدة منها لـ (٥٣) طالبا وطالبة، بعد أن تم تحديثها ضمن مبادرة (سبنيها بأيدينا)، والتي نجحت في تحقيق أهدافها بتعاون وتعاوض أعضاء الهيئة التدريسية، ضاربين بذلك مثلا يحتذى به بين باقي الزملاء في مختلف كليات الجامعة.

وأعتبر محافظة أن ما شهدته كلية الشريعة «حدث مهم» وإنجاز يشار إليه بالفخر والاعتزاز، لما قدمه أعضاء الهيئة التدريسية ضمن المبادرة

1.

توزيع شهادات جائزة الأكاديمية العالمية للعلوم

جابر من الجامعة الأميركية، لما لهما من إنجازات علمية متميزة كل في مجال اختصاصه. وتتعاون الجمعية العلمية الملكية منذ عام ٢٠١١ مع الأكاديمية العالمية للعلوم في تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدان النامية من خلال جائزة الأكاديمية للعلماء الشباب.

عمان - بترا - مندوبة عن الأميرة سمية بنت الحسن رئيسة الجمعية العلمية الملكية، سلمت نائبة الرئيس للتواصل العلمي الدكتورة حنان ملكاوي، شهادات جائزة الأكاديمية العالمية للعلوم للفائزين بالجائزة للعام ٢٠١٧. وفاز بالجائزة مناصفة الدكتورة رامية البقاعين من الجامعة الأردنية، والدكتورة سمر

2.

ذبحوتونا بتطالب قانونية مخصصة للموارد المالية للجامعات الرسمية وأخرى لـ ((الخاصة))

النواب بإعادة الأمور إلى نصابها، عبر إقرار تركيبة لمجلس الأمانة في الجامعات الرسمية تكون فيها عضوية الأكاديميين هي الأغلبية.

وتحدثت الحملة عن بند بالقانون يعطي هيئة الجامعة (أصحاب الجامعة) الحق في تنصيب أسماء رئيس وأعضاء مجلس الأمانة، فيما يقتصر دور مجلس التعليم العالي على الموافقة على التنصيب، حيث اعتبرت ذلك منسجما مع مصالح رأس المال وأصحاب الجامعات الخاصة. وبيّنت الحملة أن التعديلات التي تقدمت بها لجنة التربية في مجلس النواب، صبت في مصلحة أصحاب الجامعات الخاصة بشكل أكبر مما هو مطروح في مشروع القانون المقدم من الحكومة، فقد قدمت لجنة التربية تعديلا يعيد لهيئة الجامعة (أصحاب الجامعة) ثلاثة مقاعد داخل مجلس الأمانة، إضافة إلى التنصيب بتسمية 4 أعضاء غير أكاديميين ورئيس الجامعة ورئيس مجلس الأمانة.

وحول المادة المتعلقة بالموارد المالية للجامعات دعت ذبحوتونا أن المطلوب هو أن تكون هناك مادة مخصصة للموارد المالية للجامعات الرسمية وأخرى للجامعات الخاصة، يتم من خلالها الأخذ بعين الاعتبار آلية دعم الجامعات الرسمية، كما يجب إضافة مادة تجعل من واجب الحكومة التدخل لإنقاذ جامعات رسمية في حال وصول عجزها المالي لدرجات كارثية أو عدم قدرتها على تسديد التزاماتها.

وتحدثت الحملة عن مادة بالقانون تقول «يضاف للموارد المالية للجامعة الرسمية ما يخصص لها من مبالغ في الموازنة العامة للدولة»، واعتبرت الحملة إن هذا التعديل خطير جدا كونه أو لا يلغي حق الجامعات الرسمية في المنحة السنوية، ما يعني رفع يد الدولة عن الجامعات الرسمية.

عن أية صلاحية أو دور في الرقابة على الرسوم الدراسية للجامعات الخاصة، وتحديد الرسوم الدراسية للجامعات الرسمية، وهو الأمر الذي يفتح باب رفع الرسوم الجامعية على مصراعيه.

كما تم شطب صلاحية مجلس التعليم العالي بتحديد أعداد المقبولين سنويا في التخصصات المختلفة وهو الأمر الذي يعني المزيد من التخصصية لجامعاتنا الرسمية التي تتحول تدريجيا لجامعات خاصة سواء من ناحية مقدار الرسوم أو أسس القبول فيها وخاصة البرامج الموازي. ووفقا للبيان فإن الغاء مادة من قانون التعليم العالي التي تنص على (قبول الهبات والمنح والوصايا لمؤسسات التعليم العالي التي تزيد قيمتها على خمسمائة ألف دينار للجامعات الرسمية وعلى مائة ألف دينار للجامعات الخاصة على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني مهما كانت قيمتها)، حيث تم نقل هذه الصلاحيات لهيئة الجامعة الخاصة (أصحاب الجامعة) بيوافقة مجلس الوزراء.

ووفقا لبيان ذبحوتونا «أوصى مجلس النواب بتوصية من لجنة التربية في المجلس، بتعديل المادة رقم ٢ من القانون بإضافة (المؤسسة) على تعريف مالك الجامعة الخاصة، وهو الأمر الذي يتيح للمؤسسات الفردية (الأفراد) إنشاء جامعات خاصة، ويضع أيضا علامة استفهام حول الحكمة من جعل الفرد يستطيع إنشاء جامعة.

وحول تشكيلة مجالس الأمانة فإنه يسجل للحكومة أنها تقدمت بتركيبة مقترحة لمجلس الأمانة، تجنبت فيها أخطاء تركيبة هذه المجالس في قانون الجامعات الأردنية لسنة ٢٠٠٩، حيث أعادت الحكومة التوازن في مجلس الأمانة للأكاديميين. وطالبت الحملة مجلس

□ عمان- الدستور – امان السائح

حذرت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحوتونا» من خطورة التعديلات المقترحة على قانون الجامعات الأردنية، معتبرة أن معظم التعديلات المتعلقة بالجامعات الخاصة صبت في صالح أصحاب الجامعات الخاصة على حساب البعدين الأكاديمي والعلمي.

وأكدت «ذبحوتونا» في بيان لها أمس أن قانون التعليم العالي ومشروع قانون الجامعات، جاء استكمالا للقانون الـ ٢٠٠٩ الذي عزز من صلاحيات أصحاب الجامعات الخاصة وتدخلهم في شؤون هذه الجامعات، ابتداءً من تركيبة مجالس الأمانة وطريقة تسمية أعضائها، مروراً بشطب فقرة تمنع وجود مكاتب أو مقرات لأصحاب الجامعة داخل الحرم الجامعي، إضافة إلى شطب أية رقابة مالية لمجلس التعليم العالي على هذه الجامعات، لافتة إلى أن قانون الجامعات الأردنية، لم يأت على ذكر أي مادة تتعلق بالحريات الطلابية، وحق الطلبة في وجود تمثيل لهم. وحول قانون التعليم العالي وصلاحيات مجلس التعليم العالي اعتبرت الحملة أن قانون التعليم العالي لسنة ٢٠١٨ أتى مكملا لقانون الـ ٢٠٠٩، الذي قام بإعفاء مجلس التعليم العالي من معظم صلاحياته وتحويل هذه الصلاحيات لمجلس الأمانة..

ووفقا للبيان تم شطب مادة من قانون التعليم العالي ٢٠٠٥، والتي تنص على أن من مهام مجلس التعليم العالي (تدبير المصادر لدعم الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي الرسمية)، حيث انتقلت لتصبح من مهام ومسؤولية مجالس الأمانة ولم يعد لمجلس التعليم العالي أو الحكومة أي دور أو التزام مالي تجاه الجامعات الرسمية. واعتبرت الحملة أن القانون غيب أهداف مجلس التعليم العالي

افتتاح ورشة « التهيئة لأعضاء هيئة التدريس الجدد » في اليرموك

□ اربد - الدستور - صهيب التل

التي يتوجب على عضو هيئة التدريس الالتزام بها، داعياً إياهم إلى التعامل مع الطلبة بمنتهى الشفافية والنزاهة وعدم التحيز، واحترام وتقدير زملائهم من الهيئة التدريسية والإداريين.

وأشار أبو العدوس إلى حرص اليرموك على تهيئة كافة الظروف الملائمة التي تمكن عضو هيئة التدريس من تطوير ذاته والتميز خلال مسيرته المهنية، لافتاً إلى أنها ومن خلال مركز التميز للخدمات المكتبية توفر العديد من قواعد البيانات في مختلف المجالات العلمية والهندسية والطبية والأدبية بحيث يستطيع عضو هيئة التدريس الاستفادة منها في إجراء البحوث والدراسات في مجال تخصصه.

بدوره قال أبو دولة إن العدل والحزم تعدان من أهم الصفات التي يتوجب على عضو هيئة التدريس التحلي بهما ليتمكن من إدارة العملية التدريسية والغرف الصفية بكفاءة واقتدار، داعياً إياهم أن يبذلوا أقصى الجهود لتطوير العملية التعليمية لتخريج جيلاً من الشباب يتمتع بكافة المهارات والمعارف التي تؤهله لدخول سوق العمل المحلي والعربي.

من جانبه هنأ مدير المركز الدكتور محمود القرعان الأعضاء الجدد بالانضمام إلى أسرة اليرموك مؤكداً حرص المركز على إقامة هذه الورشة فصلياً التي تعمل على إكساب المتدرب المهارات الأساسية التي يحتاجها المدرس وذلك ضمن أربعة محاور رئيسية وهي البحث العلمي، وخدمة الجامعة، وخدمة المجتمع، والتدريس.

رعى نائب رئيس جامعة اليرموك لشؤون الجودة والمراكز الدكتور يوسف أبو العدوس افتتاح ورشة «التهيئة لأعضاء هيئة التدريس الجدد» للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي الحالي، بحضور نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية الدكتور جمال أبو دولة، والتي نظمتها مركز الاعتماد وضمان الجودة في الجامعة، وتستمر ثلاثة أيام.

ورحب أبو العدوس بالأعضاء الجدد، مبدياً سعادته بانضمام هذه النخبة المتميزة للكادر التدريسي في جامعة اليرموك، معرباً عن أمله بقيام الأعضاء الجدد بالواجبات الموكولة إليهم والمتمثلة بالتوجيه والتدريس والتقييم، والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الأهداف التي تصبو اليرموك إليها لتطوير العملية التعليمية بالجامعة، والحفاظ على السمعة العلمية المرموقة لليرموك التي تعد واحدة من مؤسسات الوطن التي تحظى برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني راعي العلم والعلماء.

وأكد أبو العدوس على ضرورة التزام أعضاء الهيئة التدريسية بالأنظمة والقوانين والتعليمات المعمول بها بالجامعة، والاستفادة ما أمكن من مفردات هذه الورشة التدريبية في الجوانب المتعلقة بإدارة العملية التدريسية والامتحانات، ومصادر المكتبة، وأخلاقيات البحث العلمي التي تعتبر من أهم المواضيع

5. الوفيات

- محمد محمود استيتي - تلاع العلي
- فضية سالم عقيل قندح - الزرقاء
- موسى الياس دحدل - الصويفية
- خليل سليم خليل فرعوني - الشميساني
- طلال عبدالرحمن وفيق السالم - طبربور
- عبدالغفار بدوي عبد أبو عيشة المنتشة - جبل الاخضر
- ابراهيم محمد سليم العلامات - خريبة السوق
- تريز سمعان ميخائيل كليس - الصويفية
- خليل زيدان خضر - طبربور
- زياد عبد الفتاح اشتي التميمي - المدينة الرياضية
- عبدالله سعيد حماد - ضاحية الرشيد
- طاهر عبدالرحيم جابر عموري - طبربور